

التغيرات الجديدة في الوطن العربي ... هل هي الطريق لتحقيق الديمقراطية ؟

أ. شليغم عبير
جامعة البليدة

تمهيد :

إستهل الوطن العربي عام 2011 بحركات شعبية قوية كانت تهدف لتغيير الأنظمة السياسية العربية التسلطية القائمة وإستبدالها بأنظمة أخرى ديموقراطية، بدأت الأحداث من تونس وانتقلت إلى كل من مصر وليبيا وصولاً إلى اليمن وسوريا وحتى البحرين، فكان مرد هذه التغيرات الحاصلة في جُل بلدان الوطن العربي لعدة أسباب منها ما تعلق بالأسباب والعوامل الداخلية من إجتماعية وإقتصادية وحتى السياسية والثقافية، إضافة للعوامل الخارجية التي لا يمكن إغفالها لما كان لها من دور .

كما سعت هذه الأحداث لتحقيق الديمقراطية من خلال تجسيد تعددية سياسية حقيقية، مشاركة سياسية ومن ثم تكرس آلية التداول السلمي على السلطة، والتي تعمل بدورها على تقوية نظام الحكم .

أولاً- طبيعة ثورات الربيع العربي :

1. نشأة الثورات العربية :

شهدت بلدان الوطن العربي حركات وإحتجاجات شعبية قوية منذ مطلع 2011، تسعى لإسقاط الأنظمة القائمة، فكانت الشرارة الأولى مصدرها المواطن التونسي "محمد البوعزيزي" في الجنوب التونسي المتخلف ثم زحفت إلى مدن الشمال بما فيها العاصمة إذ أُطيح برئيسها "زين العابدين بن علي"، ومن ثم إنتقلت الشرارة إلى مصر فبدأت من قبل العمال في مدينة السويس ثم توسعت وامتدت إلى القاهرة وأسقطت رئيسها "حسني مبارك"⁽ⁱ⁾، تلى ذلك الرئيس الليبي معمر القذافي، مرورا باليمن وخاصة في مدينة تعز ثم صنعاء، وصولاً إلى قرى درعا الحدودية في الجنوب السوري، بالإضافة لعدد من الدول العربية الأخرى مثل البحرين، عمان، المغرب، الأردن⁽ⁱⁱ⁾.

اختلفت الآراء إزاء وصف الأحداث، هل أنها ثورة كما وصفتها مجلة النيوزويك⁽ⁱⁱⁱ⁾، أم أنها إنتفاضة^(iv)، أم حراكا إجتماعيا ...، إلا أنه بالرغم من هذه الإختلافات فالهدف واحد وهو "التغيير"، أي تغيير النظام السياسي الحاكم لتحقيق الحرية، الكرامة، العدالة الإجتماعية، وهذه هي شعارات الربيع العربي ضد مركزية سلطات النظم العربية^(v)، كما أنها تتميز بمجموعة من الخصائص نوجزها في :

- عامل الشباب: تصدر الشباب قيادة هذا الحراك مع العلم بأن معظمهم خريجو جامعات، ومن حملة الشهادات العليا الذين ارتفعت بينهم نسبة البطالة .
- حراك شعبي عفوي: فلم يندلع بفعل تخطيط أو توجيه حزبي أو نقابي، بل هو الذي وحد الأحزاب، والتجمعات والنقابية والمهنية^(vi).

- التوزيع الجغرافي للاحتجاجات، حيث امتازت مختلف الحركات الإجتماعية بتوزعها إذ بدأت في جزء من البلاد ثم إنتقلت لمختلف أرجاء من شماله وجنوبه، فيشار مثلا للثورة التونسية أنها بدأت في الجنوب التونسي ثم إنتقلت إلى الشمال والعاصمة .

2. أسباب الثورات العربية:

يرجع الحراك الإجتماعي الحاصل في الدول العربية لمجموعة من الأسباب منها ما تعلق بالأسباب الداخلية وأخرى خارجية والمتمثلة في ما يلي :

2-1- الأسباب الداخلية: تلك التي كان لها دور بارز وحاسم في تفجير الأحداث وإندلاع ما عرف بالثورات، وهي عديدة ومتنوعة من أسباب إقتصادية وإجتماعية وحتى سياسية .

أ- الأسباب الإقتصادية والإجتماعية:

يلاحظ إشتراك الدول العربية التي إندلعت فيها هذه الثورات في كثير من الظروف والمشكلات الإقتصادية، التي أثرت في جودة حياة الشعوب ودرجة رفاهيتها ويمكن إجمالها في^{vii} :

- إرتفاع معدلات البطالة بين الشباب: وضعف نتائج برامج التشغيل في معظم هذه الدول، وهو ما جعل عدد كبير من الشباب ييأس من سوق العمل، إذ تشير الأرقام إلى أن متوسط معدل البطالة في الدول العربية بين 15 و20%، وقد بلغ العدد المطلق للعاطلين عن العمل في الدول العربية نحو 14 مليون نسمة.

- تزايد معدلات الفقر: حيث أنّ النسبة الأكبر من السكان تحت خط الفقر في الدول العربية، حيث بلغ معدل الفقر في فلسطين والصومال وموريتانيا والأردن واليمن والسودان نحو 40%، وتجاوز 31% في مصر، وتجاوز 10% في سوريا والعراق وتونس والجزائر.

- تراجع جودة الخدمات العامة المقدمة للمواطنين في كثير من الدول العربية: مثل التعليم والصحة والمواصلات، وهو الأمر الذي كان له إنعكاساته على جودة الحياة، وعلى طريقة فهم المواطنين للقضايا الوطنية، ويكفي هنا الإشارة إلى تفاقم معدلات الأمية في الدول العربية، التي تجاوزت 59% في العراق، ونحو 33.6% في مصر، ونحو 15.5% في سوريا، ونحو 13.2% في ليبيا، ونحو 19.4% في تونس، ونحو 41.4% في اليمن. كما يلاحظ أنّ نسبة الإنفاق على البحث العلمي بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي لم تتعد 0.5% في الأقطار العربية كافة، في مقابل ذلك فالدول المتقدمة تنفق الكثير على البحث العلمي ومن بينهم إسرائيل مثلاً إنفاقها على البحث العلمي يقدر بحوالي 9.8 مليارات ما يوازي 2.6% من الناتج القومي^{viii}.

- إرتفاع معدلات التضخم: ومعاناة الشعوب من إرتفاع الأسعار ونقص وسوء التغذية، وذلك في ظل الإرتفاع غير المسبوق لأسعار السلع الغذائية، وكذلك في ظل فشل سياسات الدعم الحكومي في مساعدة الفئات الأكثر فقراً، حيث تشير دراسات البنك الدولي إلى أن 34% فقط من مبالغ الدعم الهائلة المقدمة في الدول التي شهدت الإضطرابات تذهب للفئات الفقيرة وأن 66% من هذه المبالغ تذهب للفئات التي لا تستحق الدعم .

ب- الأسباب السياسية:

إضافة لمختلف الأسباب الإقتصادية والإجتماعية للثورات العربية هناك أسباب أخرى سياسية، إذ أنّ معظم الأنظمة السياسية في البلدان العربية هي أنظمة تسلطية إستبدادية، وخير دليل على ذلك الأنظمة في كل من سوريا ومصر وتونس واليمن، حيث أن جميع مظاهر الديمقراطية محظورة وتكاد تكون معدومة في هذه الأنظمة وذلك من إفتقار التعددية السياسية، تداول السلطة وتشكيل الأحزاب السياسية الحقيقية، وحرية الرأي والتعبير وحتى غياب الإعلام الحر، وهي الأسباب التي أدت لإندلاع هذا الحراك الإجتماعي.

2-2- الأسباب الخارجية :

إضافة للأسباب الداخلية التي أدت إلى قيام الثورات العربية هنالك أسباب أخرى كانت مؤثرة خارج حدود الدول التي قامت فيها الثورات، بيد أنّ هذه العوامل الخارجية ليس لها تأثير كبير نتناولها بشقيها الإقليمي وحتى الدولي .

- **القوى الدولية:** دعمت قوى دولية مبادرات تخل بإستقرار الأنظمة العربية التسلطية القائمة وخاصة تلك التي تتبنى مواقف ضد الولايات المتحدة الأمريكية، وقد تجسّد ذلك سابقا في التدخل الأمريكي في الصومال، والإحتلال الأمريكي للعراق، إضافة لدعم مبادرات إنفصال جنوب السودان ومحاولات عزل حماس في قطاع غزة وحتى حزب الله في لبنان^{ix}.

- **القوى الإقليمية:** إلى جانب القوى الدولية السابقة فقد برزت قوى إقليمية أخرى صاعدة مثل إيران وتركيا، إذ بدأت تؤثر بشكل ملحوظ في مجريات ما يحدث في العالم العربي، فبالنسبة لإيران فقد تولت قيادة المعسكر المناوئ للسياسات الأمريكية في المنطقة حيث قامت بدعم نظم وحركات راديكالية مثل نظام الأسد في سوريا وحزب الله في لبنان وحماس في فلسطين والتمرد الحوثي في اليمن، وهذا في مقابل الولايات المتحدة الأمريكية الداعمة لمصر والسعودية بشكل خاص .

ثانيا- مستلزمات تحقيق الديمقراطية:

إن ترسيخ الممارسة الديمقراطية الفعلية لا تتحقق بمجرد التصويت على قوانين تسمح بالتعددية وتنظيم الانتخابات، بل ذلك يحتاج إلى إعادة بناء النظام المجتمعي بأكمله^x، من خلال تعددية سياسية حقيقية و حرية إقامة المؤسسات المجتمعية واحترام التداول على السلطة والرقابة السياسية واحترام حقوق المواطنين و حرياتهم، كلها تعمل على تقوية نظام الحكم وتحقيق الديمقراطية.

1. المشاركة السياسية:

لا تتحقق الديمقراطية إلا بالمشاركة السياسية فهي إحدى مبادئها الأساسية، فهي تعني أن يكون لكل فرد دور و رأي في صنع القرارات التي تؤثر في حياته، سواء بصورة مباشرة، أو عبر مؤسسات أو منظمات وسيطة يجيزها القانون في ظل نظام سياسي لديه هامش كبير من الحركة والمرونة والاستيعاب يتقبل كل أنواع المشاركة، إضافة لتوفر إنتخابات دورية ونزيهة تسعى لتجسيد التداول على السلطة .

2. التعددية السياسية:

ترتبط المشاركة السياسية إرتباطا وثيقا بالتعددية السياسية، على أساس أنه لا يمكن وجود تعددية من دون أن تدعمها مشاركة سياسية حقيقية، وللتعددية السياسية معالم من أهمها وجود أحزاب سياسية بمختلف اتجاهاتها وأفكارها السياسية، والتي تمثل جميع شرائح المجتمع، والقوى السياسية المكونة له، بالإضافة إلى وجود جماعات مصالح ومؤسسات للمجتمع المدني، والتي تمثل جميعها رافدا من روافد التعددية السياسية الفعلية، والتي من خلالها يتم توفير الآليات السياسية والديموقراطية الفاعلة التي تعبر عن إرادة الشعوب، وصولا إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية السياسية الحقيقية، تبرز هذه التعددية في التيارات التالية:

- **التيار الوطني:** كان للتيار الوطني حضور على مستوى اللأفتات السياسية التي رفعت في الثورة بما لا يوازي حضوره في الشارع، ويعود ذلك إلى أن مساحة العمل كانت مفتوحة له أيام النظام السابق في مصر مثلاً، و لأنه تيار موجود على مستوى النخبة وليس على المستوى الشعبي.
- **التيار الليبرالي** ومن جانب آخر برز التيار الليبرالي على هيئة تجمعات شبابية جديدة، بعد إن كانت مشاركة هذه الشرائح متواضعة، ومفتقرة إلى التنظيم والخبرة والحضور الشعبي قبل هذا الحراك .
- **التيار الإسلامي:** إضافة لما سبق فقد قفز التيار الإسلامي الى واجهة المشهد السياسي كأبرز قوة رئيسة في الحركات الإصلاحية في الوطن العربي، على الرغم من انه لم يشارك في الثورة بشعاراته المعتادة، وكان المستفيد الأكبر، ودليل ذلك فوز حزب النهضة الإسلامي ب 90 مقعداً،

وهو ما يساوي نسبة 41% في انتخابات المجلس التأسيسي، في تونس، ووصول الإسلاميين أيضا لصدارة الحكم في ليبيا بعد إسقاط القذافي، كما استطاع حزب العدالة والتنمية الفوز بـ80 مقعدًا في الانتخابات التشريعية المغربية، واستطاعت الأحزاب الإسلامية الفوز بنسبة 65% في إنتخابات مجلس الشعب المصري، نسبة تدل على قوة التيار الإسلامي وتزايد شعبيته^{xi}.

3. التداول على السلطة:

إحدى المعايير لوجود نظام ديمقراطي، والتي يقصد بها، وجود آلية لانتقال المنصب السياسي إلى آخر سواء كان شاغلا لمنصب رئيس الجمهورية أو الوزراء في النظم الرئاسية البرلمانية، ومن شروط التداول السلمي على السلطة توفير الفرصة لمختلف الوحدات مرة واحدة أو عدة مرات الاحتكام إلى الشعب والإجماع حول المسائل الأساسية.

ثالثا- مستقبل الأنظمة السياسية لدول الربيع العربي :

مستقبل الأنظمة السياسية في دول الربيع العربي غير واضح المعالم ولم يتشكل بصورة نهائية، ولكن هنالك بعض السيناريوهات المحتملة الحدوث حسب القوى التي من الممكن أن تسيطر على نظام الحكم في الدول التي قامت فيها ثورات الربيع العربي^{xii}:

1. السيناريو الأول: سيطرة الإسلاميين على النظام السياسي:

أ- جماعة الإخوان المسلمين:

التمثلة في حزب الحرية والعدالة في مصر، حزب النهضة الإسلامية في تونس، حزب التنمية والعدالة في المغرب ...، فلا تقوم سياستهم على تقسيم العالم إلى كفر وإيمان، ولا حتى على كراهية الغرب، بل سياستهم تتميز بالجمع والتوفيق ما بين القيم والأحكام الإسلامية وبين قيم ومبادئ الدولة المدنية والتعددية السياسية، تداول السلطة وإحترام حقوق الإنسان .

ب- سيطرة حكومة إئتلافية إسلامية مع حكومة ليبرالية على النظام السياسي :

ففي الشرق الأوسط والعالم العربي عدد كبير من الأحزاب الإسلامية متطرفة، والكثير من هذه الحركات والأحزاب الإسلامية متطرفة بشكل كبير بتنظيم القاعدة الإرهابية.

ج- سيطرة حكومة إئتلافية إسلامية معتدلة مع حزب إسلامي متطرف :

وقد لا ترضي الغرب نظرا لصعوبة التعامل مع الديموقراطية فقد أعطت التيار الإسلامي أغلبية ساحقة .

2. السيناريو الثاني : سيطرة الجيش :

وهو إحتمال يقوم على سيطرة الجيش على السلطة، ولكنه لا يمكن حدوثه إلا في ظل توفر مناخ مناسب وذلك في حالة عدم إتفاق القوى السياسية على شكل النظام السياسي وإفشاء الفوضى وحدوث الحروب الأهلية، أو يمكن الحدوث في حالة سيطرة الإسلاميين المتطرفين على السلطة وتحويل الدولة إلى دولة إسلامية معادية للغرب وحليفة مع القوى الإرهابية .

الخاتمة :

من خلال دراسة التغيير السياسي الذي حدث في الوطن العربي فيما عُرف بالربيع العربي تم الوصول إلى النتائج الآتية :

- استمدت ثورات الربيع العربي قوتها من ضعف النظم الحاكمة وهشاشتها، ثم التطور التكنولوجي للإتصالات ووسائل الإعلام، الذي بدوره منح القوة للشعوب في الحصول على دعم المؤسسات الإنسانية العالمية في الدفاع عن حقوق الإنسان، ثم إن هذا التطور لم يقرب فقط شعوب العالم بل قَرَّب أيضا الشعب الواحد في قدرته على الإتصال والتجمع والحشد، وكذلك أن التطور التقني قد منح الشعوب قوة المعلومة والمعرفة وعدم حصرها على السلطة الحاكمة التي كانت تسعى إلى تجهيل شعوبها بإخفاء المعلومات عنهم في كل ما يحدث في السلطة .
- تعتبر ثورات الربيع العربي هي حصيلة لمجموعة من العوامل الداخلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، بجانب العوامل الخارجية التي كان لها دور محدود، وبالتالي شكلت هذه الثورات العربية الداعية للتغيير السياسي زعزعة لبنية الدولة التسلطية في العالم العربي مما ساعد في سقوط بعض الأنظمة العربية ، لذلك كان لثورات الربيع العربي دور فاعل في إحداث التغيير السياسي في المنطقة العربية.
- أفرزت الثورات العربية هيمنة للقوى الإسلامية على السلطة وذلك بعد نتائج الانتخابات التي أعقبت التغيير السياسي للأنظمة العربية التي سقطت، ما كان له كبير الأثر في تنشيط التيارات الإسلامية بمختلف أنواعها مما يعني تنشيط لايديولوجية الإسلام السياسي في المنطقة العربية .

الهوامش:

- (i) مصطفى علوي ، كيف يتعامل العالم مع الثورات العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد 184، أبريل 2011، ص 39-40.
- (ii) قسم البحوث والدراسات الاقتصادية، الربيع العربي ... سيناريوهات المستقبل، منتدى الأعمال الفلسطيني، ديسمبر 2011، ص 4 .
- (iii) مجموعة باحثين، الثورات والإصلاح والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، الملفات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2012، ص ص 12، 13 .
- (iv) مرشد القبي، قراءة في قراءات الثورة التونسية، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، سلسلة تقييم حالة، الدوحة، 2011، ص ص 2-5.
- (v) بلقيس محمد جواد، سوسيولوجية ثورات الربيع العربي "دراسة تحليلية لفعل الثورات العربية"، مجلة العلوم السياسية، بغداد، العدد 44، 2012، ص 247.
- (vi) عبد النور ناجي، الحركات الاحتجاجية في تونس وميلاد الموجة الثانية من التحرر السياسي، مجلة المستقبل العربي، العدد 387، جانفي - ماي 2011، ص 134.
- (vii) قسم البحوث والدراسات الاقتصادية، الربيع العربي .. سيناريوهات المستقبل، مرجع سابق، ص 6 .
- (viii) مهدي أبو بكر رحمة، الشرق الأوسط والربيع العربي آفاق ومستقبل، الحوار المتمدن، العدد 3615، 22 جانفي 2012 .
- (ix) هاني رسلان، جنوب السودان والتوجه نحو الانفصال، مجلة السياسة الدولية، العدد 179، المجلد 45، جانفي 2010، ص 139 .
- (x) الطاهر بلعير، المجتمع المدني كبديل سياسي في الوطن العربي، مجلة العلوم الإنسانية، (الجزائر، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 10، نوفمبر 2006)، ص 129 .

-
- (xi) أحمد طاهر، أحمد السعودي، الثورات الشعبية: الطريق الثالث للتغيير التجربة المصرية نموذجا، القاهرة، الربيع للمطبوعات التجارية، 2011، ص 34.
- (xii) باسم حسين الزيدي، إسلاميو مصر والتحول البراغماتي، من الرابط : www.aljazeera.net ، تاريخ دخول الموقع: (2014-2-12)، على الساعة: (10.32) .